جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم إقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية ، وعلوم التسيير، وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالب : بن واكتة هشام

بعنوان:

مؤسسات الوساطة المالية ودورها في تمويل العمليات الإستثمارية

دراسة حالة مشروع استثماري لدى البنك الوطني الجزائري

ـ وكالة ورقلة ـ

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/	نعوم عبد العزيز	(أستاذ مساعد أ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الأستاذ/	محمد شيخي	(أستاذ التعليم العالي –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذ/	نور الدين تمجغدين	(أستاذ مساعد أ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية:2014/2013

الإهداء

الحمد لله الذي عّلم بالقلم، عّلم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين و بعد:

أهدي عملي هذا:

الى والدي حفظه الله.

وإلى والدتي حفضها الله.

الى اخوتي وأخواتي أطال الله في أعمارهم.

الى كل أصدقائي بدون استثناء.

الى الذين ساندوني من قريب أو بعيد.

الى الذين يلتمسون الطريق المستقيم

لبناء جيل جديد على أساس من الإيمان والعلم والمعرفة

شكر وتقدير

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

لا يسعني و أنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري و تقديري وعرفاني وامتناني إلى البروفيسور المشرف شيخي محمد، و الذي لم يبخل علي بإرشاداته و نصائحه و توجيهاته السديدة، و كذا صبره وسعة صدره وحرصه على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف،

كما أحيي فيه روح التواضع و المعاملة الجيدة فجزاه الله عني كل الخير.

و لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و العرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة

لتكرمهم بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة و مناقشة هذا العمل.

و أشكر أيضا كل من أمدني بيد المساعدة من قريب أو من بعيد

في إنجاز هذه الدراسة و لم يتسن لي ذكر اسمه.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معالجة موضوع مؤسسات الوساطة المالية ودورها في تمويل العمليات الاستثمارية ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الاجابة على اشكالية البحث المتمثلة في كيفية تمويل مؤسسات الوساطة المالية للعمليات الإستثمارية وباسقاط هذه الدراسة على حالة البنك الوطني الجزائري ،قمنا بدراسة مشروع إستثماري ممول من طرف بنك BNA خلال الفترة 2009-2017 وذلك بحساب القيمة الحالية الصافية ومدة إسترجاع القرض والإستثمار ،وقد توصلنا الى نتائج تؤكد في مجملها مدى فعالية الإئتمان في دعم النشاطات الإستثمارية وذلك من خلال تنويع مصادر تمويل الإستثمار من قبل مؤسسات الوساطة المالية بمختلف أنواعها.

الكلمات المفتاحية:

العمليات الإستثمارية، الوساطة المالية، التمويل. الإئتمان

Summary:

This study aims to address the issue of financial intermediaries and their role in the financing of investment operations. Through this study, we tried to answer the problematic search of how to finance financial intermediaries' institutions for operations of investment. bringing down the present study on the National Bank of Algeria, we studied the investment project funded by the Bank of BNA During the period 2009-2017, and then calculated the net present value and duration of the recovery of the loan and investment. We have reached the results that confirmed the effectiveness of credit in supporting investment activities through diversification of sources of funding for investment by financial intermediaries of various kinds.

Keywords:

Investment operations, financial intermediation, finance, Credit.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	III
شكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	XI
مقدمة	أ
الفصل الاول: الإطار النظري و الدراسات السابقة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الاطار النظري و الدراسات السابقة	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة و تقييمها	17
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	23
المبحث الاول: منهجية الدراسة	24
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	28
خلاصة الفصل	37
الخاتمة	38
قائمة المراجع	42
الملاحق	45
الفهرس	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	جدول تفصيلي بالأرقام لتجهيزات الاستثمار	31
02	الهيكل التمويلي للمشروع	32
03	الميزانيات التقويمية	33

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أنواع التمويل	14
02	قنوات التمويل غير مباشرة	15
03	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري- فرع ورقلة-	23

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	الميزانية المالية التحويلية 2011/2009	45
02	الميزانية المالية التحويلية 2015/2013	46
03	جدول حسابات النتائج التحويلية 2017/2013	47
04	طلب القرض	48
05	عرض قانوني وإداري للمؤسسة	49

المقدمة

أ. توطئة :

إن إتساع النشاط الاقتصادي وتحديد أطرافه بشكل استحالت معه آليات العمل القديم وفي وسط هذا المحيط المتغير والمتنوع في نفس الوقت يصبح التحكم في القواعد المالية وأدوات العمل البنكية وأدوات التدخل في الأسواق النقدية المالية ضرورة حيوية.

تعتبر المؤسسات المالية ذات أمر حيوي بالنسبة للرفاهية الاقتصادية وكذلك الحال بالنسبة للنمو المستقبلي للاقتصاد إضافة إلى تنوع حاجات هذه الاقتصاديات أدى الأمر إلى وظائف جديدة أهمها إدراج المؤسسات المالية ضمن مؤسسات الوساطة المالية مما ساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تقوم بعملية الوساطة بين أفراد مالكين لرؤوس الأموال الفائضة عن حاجاتهم وآخرون محتاجون لتمويل مشاريعهم الاستثمارية والاقتصادية سواء كان خاصا أو عاما ومساعدته على تجاوز العراقيل والمشاكل ويتم تمويل المنشأة الاستثمارية عن طريق موارد المنشأة نفسها أو عن طريق المؤسسات المصرفية أو شركات التأمين، صناديق التوفير والاحتياط كلها تستخدم أدوات الائتمان مختلفة الأنواع والآجال.

إذا نظرنا إلى الاقتصاد نجد أن مختلف المشاريع الاستثمارية ترتكز بالدرجة الأولى على المؤسسات الوسيطة وهذا في حالة عدم توفر أو كفاية رأس المال أو في حالة التوسع عن طريق الإقراض لكن قرار التمويل يكتسي العديد من المخاطر لذلك يجب على المؤسسات المانحة للقروض دراسة وتحليل للقرض في سبيل التقليل من المخاطر لتحقيق أكثر ربحية للمشروع.

ب. طرح الإشكالية :

انطلاقا من العرض السابق تنشأ لنا إشكالية يمكن طرحها كما يلي:

كيف يمكن لمؤسسات الوساطة المالية تمويل المشاريع الاستثمارية؟

أسئلة الفرعية:

* ما مدى مساهمة مؤسسات الوساطة المالية قي تمويل المشاريع الاقتصادية ؟

* ما هي أنجع السبل التي ينبغي على مؤسسات الوساطة المالية إتباعها من أجل تشجيع عمليات الاستثمار. ؟

* فيما تتمثل الدراسة المالية للمشروع وطرق تقييمه؟

ج.فرضيات الدراسة:

انطلق البحث من فرضيات رئيسية قمنا باعتمادها كإجابات أكثر احتمالا للأسئلة المطروحة في الإشكالية وهي:

1- تلعب البنوك والمؤسسات المصرفية دورا هاما وأساسيا في إمداد المنشأة الاقتصادية بالتمويل اللازم للقيام بالنشاط المخطط له.

2- تعتبر مؤسسات الوساطة المالية الممول الرئيسي للمشاريع الاستثمارية من خلال أدوات الائتمان المختلفة الأجل بمقابل ضمان.

3- إن التحليل الاستراتيجي للمؤسسة وتقييم المشروع من التقنيات المستعملة من طرف البنك من أجل دراسة ملف القرض للتقليل من المخاطر.

د. مبررات إختيار البحث:

لقد تم اختيار هذا الموضوع وفق اعتبارات عديدة منها القيمة والأهمية الكبير ة والمتزايدة للبحث، كذلك الاهتمام المتزايد بالتمويل الذي يخص الاستثمارات والمشاريع الإستثمارية في ظل ظروف اقتصادية يشهد لها بالتغيير والتطور.

ه. أهمية الدراسة:

1-المكانه التي تحتلها مؤسسات الوساطة المالية في الاقتصاد باعتبارها الشريان الرئيسي في تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية وتتجلى أهميتها الإستراتيجية في الاقتصاد ككل.

2- باعتبار المشاريع الاستثمارية ذات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال تمويلها من طرف مؤسسات الوساطة المالية التي تعتبر من أهم دعائم الاقتصاد.

و.أهداف الدراسة:

من خلال ما تقدم يسعى الطالب للوصول إلى ما يلي:

1- الإطلاع على مختلف أشكال التمويل التي تقوم بها مؤسسات الوساطة المالية.

2- الوقوف على مدى فعالية الائتمان في دعم النشاطات الاستثمارية المختلفة.

3- الدعم المعرفي من أجل كسب الخبرة في الميدان وذلك من خلال إجراء تربص في البنك الوطني.

ي.حدود الدراسة: من حيث المكان، كانت الدراسة على إحدى مؤسسات الوساطة المالية الموجود على مستوى ولاية ورقلة في بنك- BNA-

أم من ناحية الزمان، فكانت حدود الدراسة من سنة 2009 إلى 2017 حيث قمنا بدراسة مشروع استثماري لغرض التوسع ممول من طرف البنك BNA.

س. منهج وأدوات الدراسة:

•منهج البحث

من أجال الوصول إلى نتائج مقنعة، وللإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة سابقا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك لفهم مكونات الجانب النظري ومطابقتها بالواقع العملي وإسقاط كل منهما على الأخر داخل البنك.

•الأدوات المستخدمة:

تم الإعتماد في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة على أسلوب المقابلة مع مسؤولي مصالح البنك الوطني الجـــزائري- وكالة ورقلة (مدير الوكالة ومسؤول مصلحة القروض).

ش.مرجعية الدراسة :

تم في هذه الدراسة إستخدام مجموعة من المراجع الممكنة لحل إشكالية الدراسة، وذلك لتوفر معلومات لا بأس بها تشمل متغيرات موضوع الدراسة، إذ تم الإعتماد على المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية وبجميع أنواعها شملت كتب، مذكرات، تم التطرق لها في محتوى الذكر.

ع.صعوبات الدراسة:

أثناء إنجاز هذه المذكر ة تلقينا بعض الصعوبات مثل: نقص المراجع والمصادر التي تتحدث عن الواقع الجزائري، وأيضا سرية وصعوبة الحصول على معلومات خاصة بالمؤسسة محل الدراسة.

غ. تقسيمات البحث:

للقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين:

1- الفصل الأول بعنوان "الوساطة المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية" حيث تناولنا فيه الوساطة المالية وأهميتها وكذا مختلف مؤسسات الوساطة المالية عامة بدون تفصيل كما تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى التمويل من حيث المفهوم والطرق المتبعة من طرف مؤسسات الوساطة المالية في إمداد أصحاب العجز المالي بالتمويل اللازم .

2- الفصل الثاني بعنوان "دراسة حالة بنك BNA" وتطرقنا في الجزء الأول إلى بطاقة فنية للبنك من حيث النشأة وهيكله التنظيمي أما الجزء الثاني خصصناه لدراسة ملف قرض.

الفصل الأول
الوساطة المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية

تمهيد:

تعتبر المؤسسات المالية ذات أمر حيوي بالنسبة للرفاهية الاقتصادية وكذلك الحال بالنسبة للنمو المستقبلي لاقتصاديات التوجه، إضافة إلى تنوع حاجات هذه الاقتصاديات أدى الأمر إلى خلق وظائف جديدة أهمها إدراج المؤسسات المالية ضمن مؤسسات الوساطة المالية بتلك التي تقوم بعملية الوساطة بين أفراد مالكين لرؤوس الأموال الفائضة عن حاجاتهم وآخرين محتاجين لها لتمويل مشاريعهم الاستثمارية.

كما تعتبر مؤسسات الوساطة المالية جزء من النظام المالي الذي يخدم المجتمع فإذا نظرنا إلى الاقتصاد من جهة أخرى نجد أن مختلف المشاريع الاستثمارية ترتكز بالدرجة الأولى على المؤسسات الوسطية والتي تتمثل في البنوك، مؤسسات التأمين، شركات الاستثمار، هذا في حالة عدم توفر أو كفاية رأس المال في حالة التوسع وهذا عن طريق الإقراض.

المبحث الأول: الوساطة والتمويل.

المطلب الأول: الوساطة المالية.

تعتبر الوساطة المالية من الأدوات الفعالة التي يتم استعمالها من قبل كافة الأعوان الاقتصاديين لتسهيل و تنظيم العمليات التي يقومون بها.ونجد أن الوساطة المالية تقوم بمجموعة من العمليات التي تسير نشاطها وهي قبول الودائع و منح القروض و خلق النقود, وهذا من أجل تلبية احتياجات أولئك الأعوان بصفة خاصة وتمويل الاقتصاد بصفة عامة.

أولا– ماهية الوساطة المالية:

قبل ظهور الوساطة المالية، كان التمويل يتم بصورة مباشرة بين المقرضين (وحدات الفائض)، والمقترضين (وحدات العجز) دون وساطة لطرف آخر. إلا أن هذا النوع من التمويل يعتبر شكلا بدائيا لا ينسجم مع متطلبات التطور الاقتصادي، الأمر الذي استدعى إلى ضرورة وجود وسطاء فظهر ما يسمى " الوساطة المالية "ويمكن تعريفها في إطار السعي الدائم لكل أطراف العلاقة باتجاه تلبية حاجاتهم وتحقيق أهدافهم.

<< الوساطة المالية تعني الحصول على موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية والأفراد وذلك بفرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى[1]>>.

الوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح من تحويل علاقة التمويل المباشر بين المقترضين والمقرضين والمدخرين والمستثمرين إلى علاقة غير مباشرة فهي الحصول من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي2.

ثانيا– طبيعة الوساطة المالية:

تستجيب الوساطة المالية للحاجات الجديدة لأطراف العلاقة المالية، وباعتبارها البديل الأفضل للعلاقة المالية المباشرة فإنه يبرر وجودها طرفان أساسيان:[3]

[1]- السيدة عبد الفتاح عبد السلام -محمد صالح الحسناوي -**المؤسسات المالية" البورصة و البنوك التجارية**– الدار الجامعية – الإسكندرية- ص 203

[2] –www.scribd.com

[3] .الطاهر لطرش - **تقنيات البنوك** - ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر – 2000 -ص7.

أ-أصحاب الفائض المالي: وهم من تفوق مداخيلهم مجموع نفقاتهم، فهم بذلك يمثلون الطرف الذي له القدرة على التمويل، والأهداف التي تحركهم هي محاولة البحث عن أفضل التوظيفات لهذه الفوائض.

ب- أصحاب العجز المالي: وهم من تفوق نفقاتهم مجموع مداخيلهم، وهم بذلك يجدون أنفسهم في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية عجزهم، أي أنهم يمثلون الطرف الذي هو بحاجة إلى التمويل.

ثالثا: اهمية الوساطة المالية:

إن وجودها في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية، ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم ولكن لكونها قد سمحت بإيجاد الحلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل ويمكن تسجيل أهمية وجود الوساطة المالية بالنسبة لكل طرف من أطراف علاقة التمويل.[4]

أ- بالنسبة لأصحاب الفائض المالي:

بالنسبة لهذه الفئة، سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة نذكر أهمها:

- ✓ مصداقية الوسيط المالي مضمونة، نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين، فأموال المودع هي إذا محفوظة، وهو ما لا يتوفر دائما في علاقة التمويل المباشر.
- ✓ إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لواجهة مثل هذه الاحتمالات.
- ✓ تجنب مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الاقتراض المباشر، وهذا نظرا لما تتوفر عليه المؤسسات المالية الوسيطة من أموال ضخمة، ولما تتمتع به من مركز مالي قوي، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها تجاه المودعين الذين تعتبر ودائعهم صغيرة مقارنة بما يحتفظ به في حوزتها.

[4]- طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 08.

- ✓ يعفي وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إهدار الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم. فالوساطة المالية بحكم طبيعة نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.

ب- بالنسبة لأصحاب العجز المالي:

غير أن الوساطة لا توفر هذه الخدمات لا صحاب الفائض المالي فقط بل تسدي خدمات أخرى إلى أصحاب العجز المالي ويستفيدوا من الوساطة المالية في الجوانب التالية:

- ✓ توفر الوساطة المالية الأموال اللازمة يشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي.
- ✓ تجنب وجود الوساطة المالية المقترضين مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، فالوساطة باعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم هذا الدعم.
- ✓ كما أن الوساطة تقوم بتقديم قروض بتكاليف أقل نسبيا فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقرضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية، لكن نظرا لتقنيات المالية العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية تجعل الفوائد المفروضة على القروض ليست مرتفعة بالشكل الموجود في علاقة التمويل المباشر.

ج- بالنسبة للوساطة ذاتها:

إن في الواقع لا تقوم بذلك بدون مقابل وإنما تستفيد من الكثير من المكاسب يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- ✓ تستفيد أولا من الفائدة على القروض وتعتبر هذه الفائدة من المداخل التي تعظم عائداتها بل لعلها الدخل الوحيد الذي تحققه والذي تقوم عليها نشاطاته.
- ✓ استعمال موارد غير مكلفة في الغالب فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية حيث أن معظم الأنظمة النقدية في العالم تمنع منح الفوائد على هذا النوع من الودائع.
- ✓ يسمح الحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدرتها على منح القروض وذلك بإنشاء نقود الودائع ويعني هذا أن البنوك تستطيع أن تمنح قروض أكثر مما تحصل عليه حقيقة من الودائع وهو بطبيعة الحال أمر يزيد من إمكانيتها في زيادة الأرباح.

د- بالنسبة للاقتصاد ككل:

إذا كانت الوساطة المالية قد سمحت لأصحاب الفائض وأصحاب العجز التخطي فوق كم كبير من العراقيل والمصاعب المرتبطة بعلاقة التمويل المباشرة والاستفادة من العديد من المزايا المترتبة عن الانتقال إلى علاقة التمويل الغير مباشر، فإن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود من الوساطة المالية في الكثير من الجوانب تتمثل في:[5]

- ✓ تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي، إن وجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي، والوساطة المالية هي وحدها القادرة على إلغاء هذا التناقض.
- ✓ يسمح وجود الوساطة المالية إلى توفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة لتأمين ضد الحوادث الحرائق السرقة وغيرها من الخسائر كما يقدم هذه الخدمات لتأمين بعض الحوادث مثل حوادث السيارات التي تولد مسؤوليات معروفة ومتوقعة، بينما البعض الآخر مثل التأمين ضد العواصف الأعاصير والتي تسفر عن خسائر غير متوقعة.

لكي يستطيع هذا النوع من الشركات تغطية مثل هذه الخسائر فإنها تحوز كميات كبيرة من الأصول المالية ذات السيولة الكبيرة من أصول شركات التأمين.

رابعا: أنواع مؤسسات الوساطة المالية:

تصنف مؤسسات الوساطة المالية إلى مجموعتين رئيسيتين هما الوسطاء النقديين والوسطاء غير النقديين، ولكن مع التطور الذي حصل خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالنسبة لاختصاصات الوسطاء الماليين أصبحت مؤسسات الوساطة المالية تصنف إلى مؤسسات نقدية ومؤسسات غير نقدية، بالإضافة إلى هذين النوعين هناك اتجاهات جديدة لهذه المؤسسات.

[5]- الطاهر لطرش مرجع سبق ذكره، ص 10.

أ- المؤسسات المالية النقدية:

وهي مؤسسات تصدر حقوق ذات قيمة ثابتة على نفسها، وهذه تشمل الودائع تحت الطلب (الشيك) والودائع لأجل[6] وتتمثل في:

البنوك التجارية: Commercial Banks

- هي تلك المؤسسات التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة واستعمالها مع الموارد الأخرى في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون[7].

- عرف التشريع الفرنسي البنك التجاري على أنه تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف باستقبال الأموال من الجمهور على شكل ودائع ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في العمليات كالخصم والائتمان أو العمليات المالية [8].

من خلال التعاريف التي تم التطرق إليها يمكننا استخلاص مجموعة من المميزات والخصائص بالنسبة للبنوك التجارية وهي:

- ✓ البنوك التجارية هي أكثر أنواع البنوك مخاطرة في عملياتها مما يجعل منها متحفظة في ممارسة فعاليتها وعليه فإنها تتحمل مسؤولية كبيرة في إدارة الأموال.
- ✓ تعتمد على رؤوس الأموال القليلة مقارنة بحجم الأموال المتعامل بها.
- ✓ تهدف لتعزيز مركزها التنافسي في السوق المصرفي.
- ✓ تواجه متطلبات السيولة أكثر من غيرها من البنوك لمنحها قروضا قصيرة.

[6]- توماس ماير، جيمس إس دو ستيري، روبرت زداليير: ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، **النقود والبنوك والإقتصاد**، دار المريخ للنشر، 2002، ص 60.

[7]- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، الأردن، طبعة 1998، ص 35.

[8]- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان**، دار وائل للطباعة والنشر، طبعة 2000، ص 14.

جمعيات الادخار والإقراض: Savings and loan Associations

تعتبر أهم مؤسسات الادخار والإقراض، وهي تختلف عن البنوك في أن معظم قروضها هي قروض رهنية، وتقريبا كل ودائعهم هي ودائع مؤقتة، كما يختلفان مع البنوك من ناحية التراخيص القانونية[9]، وهي تقوم أساسا بتعبئة الموارد المالية من الودائع الادخارية وتسمى عادة مساهمات، وتستخدم الموارد التي لديها في تقديم القروض العقارية بضمان العقار، ونظرا لأن القروض التي تمنحها طويلة الأجل – قد تصل إلى 25 سنة – فإن معظم هذه المؤسسات قد نمت بشكل كبير عندما كان سعر الفائدة منخفضا منذ عقد الخمسينيات إلى نهاية الستينيات ولكن عندما ارتفعت أسعار الفائدة تعرض العديد منها إلى الإفلاس بسبب ارتفاع تكلفة تعبئة الموارد المالية لديها بالمقارنة مع العائد المحقق، مما أدى للسماح لهذه المؤسسات بإصدار ودائع جارية وتقديم قروض للمستهلكين، كما سمح لها بالدخول في أنشطة كانت مقصورة على المصارف التجارية، ولذا أصبحت هذه المؤسسات تخضع حاليا إلى متطلبات الاحتياطي القانوني مقابل الودائع التي لديها، مثلها في ذلك مثل المصارف التجارية، الأمر الذي ترتب عليه تقارب نشاط مؤسسات الادخار والإقراض من نشاط المصارف التجارية حاليا، وأصبح هناك تنافس كبير بينهما.

بنوك الادخار: Savings Banks

هي مؤسسات مالية تقوم بتعبئة الموارد المالية بقبولها للودائع الادخارية، وتستخدم هذه الموارد في تقديم القروض، وهي تأخذ شكل تعاونيات يمتلكها المودعون، ولقد تعرضت هذه المؤسسة إلى مشاكل، نتيجة لاقتصار نشاطها على تقديم القروض العقارية فقط، ولذا سمح لها القانون حاليا بإصدار ودائع شيكية وتقديم قروض إلى المستهلكين بجانب قروض الرهونات العقارية[10].

إتحاد الائتمان: Credit Unions

هي عبارة عن مؤسسات مالية، تعاونية صغيرة للإقراض، تم تنظيمها لتشمل مجموعات معينة، تقوم هذه المؤسسات بتعبئة الموارد المالية من الودائع التي يقدمها الأعضاء في شكل مساهمات، ثم تقوم باستخدام هذه الموارد المالية في تقديم قروض استهلاكية، ولقد سمح القانون في الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المؤسسات

[9]– توماس ماير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[10]– محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 149- 150.

المالية بفتح حسابات إيداع جارية تتداول باستخدام الشيكات كما يمكنها تقديم قروض عقارية بجانب القروض الاستهلاكية[11].

ب- المؤسسات المالية غير النقدية:

هي مؤسسات متعددة يجمع بينها خيط مشترك يتمثل في تقديم الخدمات المالية[12]، ونذكر من أهم هذه المؤسسات:

ا- شركات التأمين:

تعتبر شركات التأمين ذات أهمية كبيرة سواء باعتبارها من بين أهم الوسائل المستعملة للاحتياط المستقبلي والتسلح ضد الخسائر المادية أو باعتبارها طرفا مهما في المجال الاستثماري.

أ- تعريف شركات التأمين:

هناك عدة تعار يف لشركات الـــتأمين نذكر منها:

- تعرف على أنها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم الشركة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم، واستثمار الأموال المجمعة في أوجه استثمار مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين، عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب[13].

ب- أنواع شركات التأمين:

تعتبر شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام أكثر الأنواع شيوعا وهذا حسب معيار الأنشطة التأمينية الممارسة ومن أهمها مايلي:[14]

[11]- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[12]- توماس ماير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[13]- أحمد نور وأحمد بسيوني شحاتة، **محاسبة المنشآت المالية**، دار النهضة، بيروت، طبعة 1986، ص 86.

[14]- منير إبراهيم هندي، رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، مطبعة الإشعاع، مصر، طبعة 1997، ص 183.

1 – شركات التأمين على الحياة:

تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة فهي بمثابة وسيط مالي، إذ تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في الاقتصاد، وأيضا قد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة وعليه فان شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضخها إلى سوق رأس المال.

وبالتالي يمكن القول بأن شركات التأمين على الحياة تلعب دورا حيويا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.

2– شركات لتأمين العام:

عادة ما يقصد بالتأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، وبهذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات.

تقوم شركات التأمين العام بدور مشابه لشركات الاستثمار نظرا لقيامها بمهمة التأمين إضافة إلى أن حملة الأسهم يستثمرون مواردهم في رأس مال الشركة المتمثل في رأس المال والاحتياطيات، ليعاد استثمارها في شراء أسهم وسندات، بهدف الحصول على مزيد من الدخل في صورة توزيعات أو فوائد أو أرباح رأسمالية.

II– شركات الاستثمار:

تعتبر شركات الاستثمار مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال من مختلف المستثمرين لتكوين تشكيلات مختلفة من محافظ الأوراق المالية ثم القيام بعملية إدارتها.

أ– تعريف شركات الاستثمار:[15]

تمثل شركات الاستثمار أو اتحاد المستثمرين كما هو متداول مؤسسات مالية تحصل على الأموال من عدد كبير من المستثمرين عن طريق بيع حصص الأسهم لهم.

[15]– بولصنام محمد،موسى نور الدين، حمادو عبد العزيز"**الاوراق والمؤسسات المالية**"مذكرة لنيل شهادة اليسانس في العلوم الاقتصادية المركز الجامعي فارس يحي المدية 2006–2007ص57

حيث يتم تجميع هذه الأموال واستثمارها من قبل إدارة محترفة، حيث يمكن لكبار المستثمرين وصغارهم المشاركة في صناديق شركات الاستثمار.

وعليه فإن وجود شركات الاستثمار كان أساسا لمساعدة صغار المستثمرين على تنويع استثماراتهم من خلال محافظ مالية ضخمة ومتنوعة تنوعا واسعا.

ب- أنواع شركات الاستثمار:

يمكن تصنيف شركات الاستثمار إلى نوعين أساسين هما:[16]

1- شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة:

تدير مثل هذه الشركات عددا من صناديق الاستثمار يطلق عليها الصناديق المشتركة، يتم خلالها إعادة شراء حصص الأسهم من ملاكها بأي كمية وفي أي وقت يرغبه حامل الأسهم، بالإضافة إلى ذلك تقدم شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة حصصا من الأسهم بأي كمية للمستثمرين المرتقبين في أي وقت يشاؤون، ويتحدد سعر الأسهم في شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة بقيمة الأصل الصافي والذي يتمثل في القيمة السوقية للأصول المكونة لمحفظة الصندوق مطروحا منها الالتزامات المختلفة ومقسومة على عدد الأسهم المصدرة للصندوق.

2- شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة:

تختلف عن شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة في عدد الأسهم المصدرة ففي ظل الشركات ذات النهاية المغلقة يوجد عدد ثابت من الأسهم المصدرة التي يتم التعامل بها بيع وشراء الأسهم في الأسواق المفتوحة ومن خلال العرض والطلب على أسهم الصندوق والتي تمثل المحدد الرئيسي لسعر السهم.

[16] بن عزوز عبد الرحمان،**دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة2011 -2012 ، ص90

عادة ما يكون الاستثمار في الأسهم العادية أو الممتازة ولكن بخصم على القيمة الصافية للأصول وغالبا ما تتعدى نسبة الخصم 30% وهي نسبة تشجع المستثمرين على الاستثمار في الصناديق ذات النهاية المغلقة نظرا لإمكانية تحقيق عوائد مرتفعة.

أيضا من بين الاختلافات الأساسية بينهما عملية الرسملة، فعادة ما تختار شركات أو صناديق الاستثمار ذات النهاية المفتوحة هياكل رأس مال لا تعتمد فيها كثيرا على الرفع وعلى النقيض من ذلك فإن هياكل رأس مال الشركة ذات النهاية المغلقة عادة ما تتضمن قدرا كبيرا من الأوراق القابلة للتحويل إلى أسهم[17].

وتنظيم محافظ الاستثمارات، وقد يقوم بتكوينها صناديق متخصصة أو بنوك تجارية أيضا، وتتولى إدارتها بنفسها.

المطلب الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية.

أولا: ماهية التمويل.

إن الحصول على الأموال لزيادة الاستثمار يكمن في التمويل الذي يضمن للمؤسسات توفير احتياجاتهم المالية وبالتالي يؤدي الوظيفة الأساسية في زيادة الموارد.

إذا كان المفهوم العام للتمويل يعني إنفاق المال فذلك بغية استخدام المال في عمليات اقتصادية للحصول على مردود أو نتيجة[18].

فالتمويل لغة: مشتقة من المال جاء في لسان العرب، والتمويل هوكسب المال والتمويل هو إنفاقه..

اصطلاحا: جاء في القاموس الاقتصادي كما يلي:

من الناحية المادية: حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنتاج المشروع.

ومن الناحية المالية: تتضمن تكلفة ومصدر الأموال كيفية استعماله، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل.

[17]- منير إبراهيم هندي، رسمية قرياقص، مرجع سابق، 186.

[18]- سلمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 12.

ثانيا: وظائف التمويل.

إن بعض وظائف التمويل ومهامه تعتبر أساسية لجميع المؤسسات كالحصول على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على استخدامات مختلفة ومراقبة تدفق الموارد المالية في عمليات المؤسسات التي يجب أن تؤدي في كل المنظمات سواء كانت مؤسسات حكومية أو تجارية وتتمثل الوظائف الأساسية في:[19]

– وضع خطط التمويل.

– الحصول على موارد ومن ثم استخدامها بشكل يؤدي إلى زيادة فعالية عمليات انجازات المؤسسة إلى حد أقصى، وهذا يتطلب المعرفة والدراية بالأسواق المالية التي من خلالها تحصل على الموارد المالية، وللحصول على قرارات استثمارية سليمة وعمليات فعالة يجب اتخاذ القرارات المالية والأخذ بعين الاعتبار وجود عمل كبير من المصادر البديلة التي يمكنهم الحصول منها على الأموال.

ثالثا: طرق التمويل:

يتم تمويل المشاريع وفق طريقتين: طريقة تمويل مباشرة وطريقة تمويل غير مباشرة.

أ– التمويل المباشر:

يجسد التمويل المباشر بين المقرض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، وذلك سدادا للعجز المتواجد في الموارد المالية للوحدات أو المؤسسات أو الهيئات لتمويل مشاريعها الاستثمارية.[20]

وتعتبر قناة تمويلية يتم بواسطتها انتقال الأموال من الوحدات المقرضة (المدخرة) إلى الوحدات المقترضة (المستثمرة) بدون تدخل الوسطاء الماليين الذين سيتم ذكرهم في الفرع الثاني والشكل يوضح هذا النوع من التمويل.

[19]– عمر حسين، **الموسوعة الاقتصادية**، القاهرة، طبعى الاولى ،2001ص 14.

[20]– موريس نصر، المصارف والأعمال المصرفية، بيروت، 1989، ص 8.

الشكل رقم 1: أنواع التمويل.

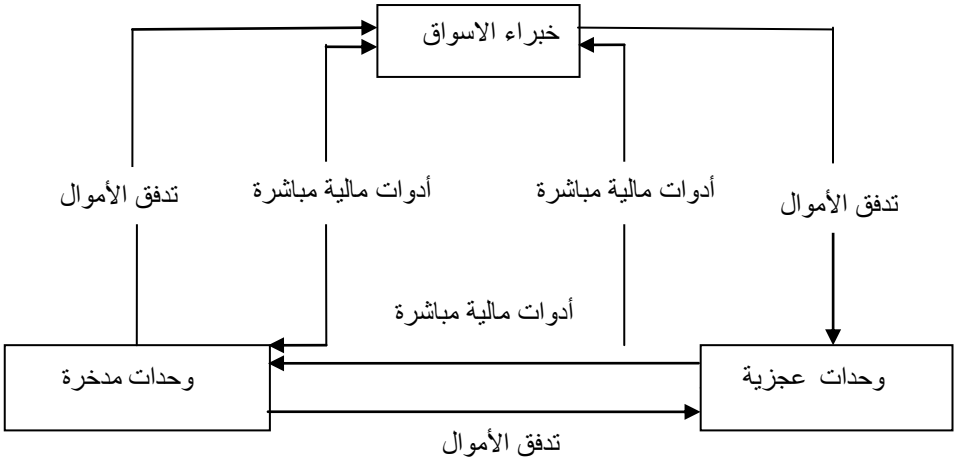

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع (ردمك) 2004ص 89.

إلا أن هذه القناة التمويلية البسيطة تعاني من بعض المعوقات أهمها:[21]

1- صعوبة إيجاد الوحدات المدخرة التي تقبل بتمويل المشروع لأنها تعتمد على الاتصال والمعرفة الشخصية.

2- يجب أن يحصل توافق بين الوحدات المدخرة والوحدات المستثمرة على شكل ومبلغ القرض حتى بعد حصول الاتصال أو التعارف بينهم.

3- أن المبالغ التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر بهذه الطريقة محدودة بإمكانيات مدخل شخص واحد أو اشخاص معدودين.

4- أن تكلفة البحث وإيجاد فرص الاستثمار المالي والتأكد من مخاطرها من قبل المدخرين وتكلفة البحث وإيجاد الوحدات المدخرة التي ترغب في إقراض المبالغ المطلوبة من المستثمرين تكون مرتفعة في هذا الأسلوب من التمويل قياسا بحجم وعدد صفقات الاقتراض الشخصي.

[21]- فكان خليل، غربي عبد الرزاق، **سياسة الاقراض في تفعيل الاستثمارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة اليسانس في المالية، المركز الجامعي فارس يحي المدية 2006.ص13

ب: التمويل غير المباشر.

إن الصعوبات التي يواجهها المدخر والمقترض في التمويل المباشر هي التي أدت إلى نشوء قناة التمويل غير المباشر والتي يتم من خلالها انتقال الأموال بطريقة غير مباشرة من المدخر إلى الوحدات الإنفاقية العجزية وذلك بتدخل الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية وشركات التأمين وجمعيات الإدخار والإقراض.[22]

نقول أنها تتم عن طريق الأسواق المالية بواسطة الأموال المالية الوسيطة (مصرفية أو غير مصرفية)، وذلك بقيام المؤسسات المالية بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات التي لديها فائض في السيولة النقدية (أفراد ومشروعات) لتوزيع هذه المدخرات على الوحدات التي هي بحاجة لها.[23]

شكل رقم 02: يوضح قنوات التمويل غير مباشرة.

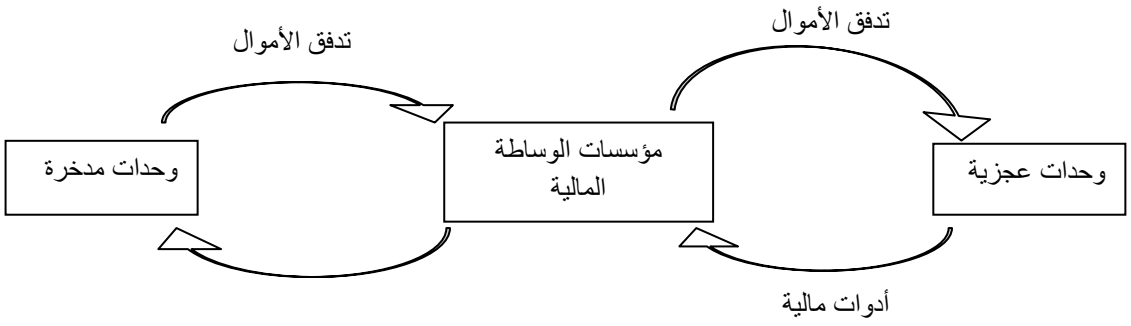

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص 9.

رابعا: اشكال التمويل:

يجب على المدير المالي أن يضع الترتيبات الخاصة بالتمويل بعد أن يتم تخطيط الاستثمارات الخاصة بالأصول المتداولة، خاصة وأن انواع التمويل تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:[24]

22 فكان خليل، غربي عبد الرزا ق، مرجع سابق ذكره.

[23] j ,branger,les techniques bancaires,pof,paris,1975,p26.

[24] – عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر 2002، ص ص412 –416.

4.1- من حيث المدة:

أ- تمويل قصير الأجل: يقصد به تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين.

ب- تمويل متوسط الأجل: هذا النوع يستخدم لتمويل حاجة المؤسسة الدائمة كتغطية تموبل أصول ثابتة أو لتمويل مؤسسات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته من 1 إلى 5 سنوات.

ج- تمويل طويل الأجل: موجه لتمويل استثمارات ذات المردودية على المدى الطويل والتي تفوق مدتها 5سنوات.

2.4- من حيث المصدر:

أ- التمويل الداخلي (الذاتي): يقصد بالتمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عريضة دون اللجوء إلى مصادر خارجية.[25]

وهو عبارة عن مفهوم يوضح القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الاهتلاكات السنوية والمؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الاحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة.

ب- التمويل الخارجي: يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية حيث أن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات يحددها سوق المال ويمكن حصر المصادر الخارجية فيما يلي:

- ✓ الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول.
- ✓ الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة.

[25]- عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 413.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وتقييمها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

1- الدراسة الأولى: دراسة بضياف إبراهيم، دور الوساطة المالية في تمويل العمليات الاستثمارية دراسة إحصائية للمشاريع الاستثمارية المسجلة ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، السنة الجامعية 2012-2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف انواع الوساطة المالية وأهم المؤسسات الناشطة في هذا المجال، مع معرفة الطرق المتبعة لقيام هذه المؤسسات بالوظيفة الاساسية لها (الوظيفة التمويلية)، بالاضافة إلى المراحل المتبعة من قبل البنوك في اتخاذ قرار التمويل. وقام هذا الباحث في الجزء النظري باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع. أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمد على منهج دراسة حالة بالإضافة إلى المنهج الاحصائي للوصول إلى نتيجة مفادها أن:

- ✓ مؤسسات الوساطة المالية لها دورا هاما وأساسيا في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ مؤسسات الوساطة المالية الملجأ الوحيد لمؤسسات الباحثة عن التمويل، سواء كان الغرض من هذا التمويل إنشاء مؤسسات جديدة، أو توسعة لنشاط موجود.
- ✓ غياب استراتيجية واضحة للتمويل من طرف البنك، من أجل تنمية شاملة ومتوازنة.

2- الدراسة الثانية: الزهرة مفتاح، عائشة دغمه، نجاة فالح، مسعودة الرويسي الوساطة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مذكرة ليسانس، المركز الجامعي – الوادي –، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، السنة الجامعية 2008-2009.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الوساطة خاصة مع اتساع وتطور نشاط الوسطاء الماليين في المعاملات الاقتصادية وتأثير ذلك على مجالات عديدة خاصة مجال التنمية الاقتصادية.

اعتمد أصحاب الدراسة في معالجة هذا الموضوع أسلوب التحليل الوصفي المعتمد على التحليل وتوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ الوساطة المالية لها دور كبير في تمويل الاقتصاد الوطني.

- ✓ تساعد على نقل الأموال من الذين لديهم رؤوس أموال فائضة إلى الذين في حاجة إليها لتمويل مختلف أنشطتهم الاقتصادية.
- ✓ تعمل الوساطة المالية على تقليل تكاليف المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ الاهتمام بالبنوك والمؤسسات المالية لكي تؤدي الوساطة المالية دورها بكل فعالية.

3-**الدراسة الثالثة:** شرقي إيمان، شية فوزية، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة** حالة بنك التنمة المحلية – وكالة بسكرة –، مذكرة ليسانس، جامعة محمد خيضر – بسكرة –قسم العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص مالية وبنوك، السنة الجامعية 2012-2013.

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء لمحة عن البنوك التجارية وإبرازها وأهميتها في النظام المصرفي من خلال ضبط مفهوم لها وتبيان تطور الوظائف التي تقوم بها ومختلف مصادر تمويلها واستخدامها والأهداف التي ترجو تحقيقها.

– التعرف على الأسس والمعايير التي ترتكز عليها عملية التقييم ومدى تطبيقها بشكل سليم، والكشف عن كيفية تعامل البنك مع هذه الدراسات المقدمة إليه بغرض الحصول على التمويل الاستثماري. وقد اعتمد في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي والتحليلي والتجريبي. وتم الوصول إلى النتائج التالية:

– تلعب البنوك دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، فهي تعمل على توجيه هذه المدخرات بأحسن طريقة.

– يعتبر البنك حلقة أساسية في تمويل الاستثمارات باعتباره أهم عنصر في التنمية الاقتصادية.

– المؤسسة المستثمرة تقدم طلبا لمنحها قرض من طرف البنك يحتوي على عدة وثائق قانونية وإدارية بالإضافة إلى دراسة اقتصادية يقوم بها صاحب المشروع.

4– الدراسة الرابعة: مدلس أم الخير، طرافي يمينة، **البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار دراسة حالة: بنك البركة الجزائري – وكالة سطيف –** مذكرة ليسانس، جامعة محمد بوضياف – المسيلة – قسم العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص مالية، السنة الجامعية 2005-2006.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة شاملة وبناء فكرة معرفية جيدة عن التطورات العالمية في مجال الخدمة المعرفية وتوضيح أهم التغيرات التي يفرضها العمل المصرفي الشامل.

وقد اعتمد في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي لمعالجة الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن أهم ما يمكن أن تقدمه البنوك للاقتصاد الوطني، وكذلك العالمي هو التطور والتنمية التي ترقى بالبلد حيث أثبتت النشاطات البنكية ضرورة وجودها رغم أنها لا تزال في الكثير من الدول مجرد وعاء ادخاري تخرج منه القروض ولا أحد يعرف أين تتجه.

2- في ظل اقتصاد نامي نجحت البنوك الشاملة في تجميع المدخرات وامتصاص الفوائض المالية في الأوساط الشعبية لما تقدمه من خدمات مصرفية وما تملكه من أوعية ادخارية واستثمارية والصيغ والأساليب التمويلية في المصرف الشامل مع القيم والمبادئ التي تحكم سلوك المستثمر، حيث نجد لها قدرة أكبر من غيرها على تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة.

بعد عرض ملخص الدراسات السابقة سنحاول في هذا الجزء عرض تقييم عام حول هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على الوساطة المالية كأداة للربط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز إلا أن الدراسة الميدانية أجريت على بنك تجاري ووكالة تطوير الاستثمار، ما أدى إلى إسقاط الدراسة الحالية على بنك فقط للتحكم في متغيرات الدراسة إلا أن دراسة (**بضياف ابراهيم**) خصصها في احصاء المشاريع المسجلة ضمن وكالة تطوير الاستثمار دون ابراز عمل البنك في عملية الوساطة اما دراستنا فخصصناها في دراسة ملف قرض استثماري.

الدراسة الثانية: بالرغم من أن هذه الدراسة تناولت الوساطة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن دراسته الميدانية أجريت على مجموعة من البنوك التجارية، ما أدى إلى إسقاط الدراسة الحالية على بنك تجاري واحد للتحكم بمتغيرات الدراسة. إضافة أن دراستهم حول تمويل قطاع التجارة الخارجية، بينما هذا العمل حول تمويل المشاريع الاستثمارية.

الدراسة الثالثة: بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على تمويل المشاريع الاستثمارية إلا أنهم لم يتطرقوا إلى البنك كوسيط في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجانب النظري، وتم تخصيص الدراسة في بنك التنمية الريفية

لكن لم يقوموا بتحديد الإطار الزمني لدراستهم، إلا أن دراستنا أجريناها في البنك الوطني الجزائري وفي إطار زمني محدد مع إبراز الوساطة بين البنك والمشاريع الاستثمارية.

الدراسة الرابعة: حاولن من خلال الدراسة إبراز دور البنوك في التشجيع على الاستثمار من خلال التنويع في مصادر التمويل مع الاشارة إلى المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية. فصبت دراستهم على بنك البركة دون تحديد فترة الدراسة، مما أدى إلى إسقاط الدراسة الحالية على بنك تجاري لإبراز دوره الكبير كوسيط في تمويل المشاريع الاستثمارية.

خلاصة:

تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية الوساطة المالية والدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الوسيطية في إمداد المشاريع الاستثمارية بمختلف التمويلات، توصلنا الى أن الوساطة المالية في المجتمعات الحالية ضرورة لا بد منها لكي تتماشى المعاملات المالية وفق السير السريع للتطورات في جميع المجالات، حيث أصبحت كل من المؤسسات المالية التي تطرقنا إليها في هذا الفصل تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد وذلك من خلال التشجيع على الاستثمار وتسهيل عمليات تمويلها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعد من بين الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية.

وعلى هذا الأساس تم تصنيف هذه المؤسسات ضمن مؤسسات الوساطة المالية، وذلك بإقراض النقود التي تم تجميعها من الجمهور لقيام استثمارات عديدة تقوم على عدة أسس وشروط تنظيمية.

الفصل الثاني
دراسة حالة البنك الوطني
الجزائري BNA وكالة ورقلة

تمهيد:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التجارية التي تساهم بفعالية في تحريك الجهاز المصرفي بشكل عام والوساطة في تمويل المشاريع الاستثمارية بشكل خاص، وعليه فإن تقديم تاريخ عن نشأة وتطور البنك إضافة إلى أنواع القروض التي يقدمها كمؤسسة وسيطة من جهة وممول للمشاريع من جهة أخرى يسمح لنا بالتعرف على هوية الوكالات المتفرعة عنه ألا وهي وكالة ورقلة وهي وعاء دراستنا التطبيقية.

المبحث الأول: بطاقة فنية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة ورقلة 944.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول: نشأة البنك وهيكله التنظيمي.

أولا– النشأة:

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم 944 كواحدة من بين أربعة عشرة وكالة التابعة للمديرية الجهوية بورقلة في 12 ديسمبر2007، وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وقد بلغ عدد المستخدمين فيها 7 دائمين.

ويعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المالية على المستوى الجهوي وتم تأسيسه في تاريخ 13 جوان، 1966 بموجب الأمر 66/ 178 حسب القوانين الأساسية وهو يعتبر من البنوك التجارية وأنشىء هذا البنك برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ليحل محل البنوك التالية:

- القرض العقاري الجزائري التونسي (1966/07/10)؛
- القرض الصناعي والتجاري (1967/07/01)؛
- بنك الصناعة والتجارة في إفريقيا (1968/07/01)؛
- بنك باريس وهولندا (1968/05/04)؛
- بنك الخصم لمعسكر (1966/07/01).

ثانيا– الهيكل التنظيمي للبك الطني الجزائري (BNA).

أ) الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري– فرع ورقلة–.

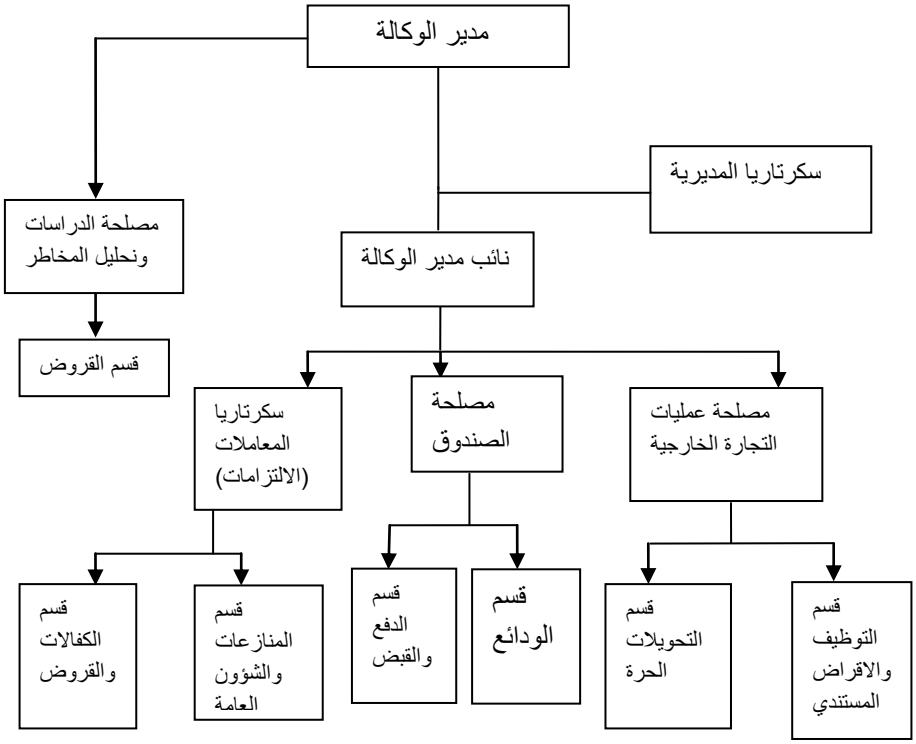

المصدر : البنك الوطني الجزائري BNA وكالة ورقلة 944

ب) تقديم الهيكل التنظيمي:

1– مدير الوكالة: يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية ورقلة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع العقود والاتفاقيات، ومن مهامه مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن انجاز الاعمال والبرامج المتعلقة بالبنك وتتبع له مباشرة كل من:

– مصلحة الدراسات وتحليل المخاطر: تتكون من أقسام كل قسم مسؤول عن الدراسات الأساسية وعدد هذه الأقسام تعمل لزيادة النشاط داخل الوكالة ولصالح المؤسسات العمومية والخاصة.

2– نائب المدير: يساعد المدير في مهامه، ويخلفه في حالة غيابه.

3- سكرتاريا المديرية: من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها كما تقوم باستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

4- سكرتاريا المعملات (الالتزامات):

- **قسم المنازعات والشؤون القانونية:** يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

- **قسم الكفلات والقروض:** يهتم هذا القسم بتنفيذ الإجراءات والتعليمات بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من طرف الإدارة.

5- مصلحة عمليات التجارة الخارجية: تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين والأجانب، في العمليات البيع والشراء (ستيراد وتصدير)، وتقوم هذه المصلحة بتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة)، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج، ويضم قسم التحويلات الحرة والمباشرة وقسم التوظيف والقروض المستندي.

6- مصلحة الصندوق: وتنقسم إلى:

- قسم الودائع: ويقوم باستلام طلب لفتح حساب الودائع وتحدد نوعها، ومتابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

- قسم الدفع والقبض: ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء، وتقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها، والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات.

المطلب الثاني: أنواع القروض الممنوحة من طرف BNA.

يعتمد البنك الوطني الجزائري في تعاملاته على نوعين من القروض هما:

أولا– القروض الاستثمارية: هي كل القروض التي تمنح من أجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة ما تكون ذات أجل قصير أو متوسط حتى تكون ذات عائد سريع بالنسبة للبنك كما أن هذا النوع من القروض يقلل من المخاطر التي تواجه البنك، ومن الشروط التي يضعها البنك في هذا النوع من القروض عدم تجاوز السقف للقرض الواحد بـــ: مليار وخمس مائة مليون سنتيم حتى لا يقع البنك في حالة السحب على المكشوف.

ثانيا– قروض الإستغلال: هي من أكثر أنواع القروض تداولا لدى البنك الوطني الجزائري وتنقسم إلى:

أ– **قروض بالإمضاء:** وتتفرع إلى:

الكفالات: وهي إحتمالات يقدمها البنك للعميل من لأجل توثيق وترخيص نشاطه، إذ يقوم العميل بتقديم قيمة مالية للبنك كضمان في حالة الخطر ومن ثم يقدم البنك كفالاته التي تعتمد على شروط يحددها البنك، وبمجرد انتهاء النشاط وثبات ريعيته يرفع البنك يده على الكفالة ويسترجع العميل قيمته المالية، وللكفالة عدة أنواع:

- **كفالة المناقصة:** تمثل 1 % إلى 3 % من مبلغ المشروع.

– **كفالة حسن التنفيد:** تمثل 5 % من مبلغ المشروع.

– **كفالة التسبيقات:** 15 % من مبلغ المشروع.

– **كفالة تسبيق التمويل.**

–كفالة مؤقتة لا تتعدى أربعة أشهر.

يتم تطبيق فوائد على الكفلات حسب نسبة تغطية كل كفالة.

- كفالة بنسبة تغطية 100% فائدة 1%

- كفالة بنسبة تغطية 75% فائدة 2%

- كفالة بنسبة تغطية 50% فائدة 2.25%

- كفالة بنسبة تغطية 25% فائدة 2.5%

- كفالة بدون تغطية الفائدة 3%

السندات المالية والتجارية: هذا النوع يتداول أكثر في حالة الشراء من الخارج، أي استيراد بضائع من الخارج يتم بسندات مالية أو تجارية حسب العملية.

قروض بالمستندات: هي أحد القروض الحديثة، تعتمد على الوثائق، أي يمنح البنك القرض مقابل إحضار وثائق للمواصفات مثلا استيراد بضائع من الخارج وطلب قرض من أجل الجمركة.

ب– قروض الصندوق: لها عدة أنواع:

ج– قروض بحسومات: وهي:

حسم سندات تجارية: وهي أخذ عمولة مقابل إنهاء العملية.

- حسم الشيكات: يقوم البنك بأخذ عمولة لقاء منحه شيك لأحد العملاء.

- حسم وثائق التصدير.

كما يوجد خدمات أخرى يقوم بها البنك الوطني الجزائري منها:

- فتح الحسابات ومنح الشيكات.

- خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.

- طلب معلومات اقتصادية بين البنوك.

المبحث الثاني: السياسات الإقراضية للبنك الوطني الجزائري BNA.

المطلب الأول: الإجراءات اللازمة لمنح القرض.

لكي يقوم البنك بمنح قرض ما، عليه مراعاة عدة شروط أهمها المتعلقة بالمقترض نفسه أو النشاط المراد تمويله، وندرجها في ما يلي:

أولا: الشروط اللازمة لمنح القروض.

- يشترط البنك أن يكون الطالب للقروض عميلا لها، وله حساب بالبنك على الأقل 6 أشهر.

- يشترط البنك على موظفيه أن يتابعوا كل الحسابات حتى تكون لهم المعلومات الكافية عن العملاء.

- الاطلاع على الملف يكون بعناية وسرعة كبيرة.

- تحليل ملف القرض يجب أن يتم في إطار احترام قواعد حكمة تقدير الخطر حسب البنك الوطني الجزائري.

- يشترط موافقة العميل على قرار البنك مهما كان.

ثانيا– الوثائق اللازمة: يشترط البنك على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض، لكن في غالب الأحيان يتكون الملف من الوثائق التالية:

1– طلب القرض ويكون موجه إلى مدير البنك متضمن لمبلغ القرض والغرض منه ممضي ومختوم من قبل مدير المؤسسة.

2– تقديم الوثائق الجبائية والشبه جبائية (مستخرج الضرائب شهادة النشاط رقم التعريف الجبائي) حتى يظهر صحة وخلو ذمته المالية من الضرائب.

3– المستحقات وتتمثل في (صندوق الضمان الأجراء وغير الأجراء وصندوق الكوارث الطبيعية).

4– السجل التجاري والمتضمن نوع النشاط تاريخ بدايته.

4– القانون الأساسي للمؤسسة.

5- تعريف المؤسسة الطالبة للقرض وعدد العمال.

6- التصريح بالمعدات التابعة للمؤسسة نسخة من بطاقة تعريف المسير.

7- إذا كان القرض يعتمد على كفالة فإن العميل يقدم طلب يكتب فيه قيمة الكفالة وطلب الموافقة على الكفالة.

8- الدراسة التقنية والاقتصادية: وتشمل ما يلي:

* الميزانية لثلاث سنوات الأخيرة.

* جدول حسابات النتائج.

* الميزانيات التوقعية لعدد سنوات القرض مع جدول حسابات النتائج.

* تقرير الخبير (ويكون خاص بالمؤسسة).

* الفواتير الشكلية، مبنية عليها الدراسة.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لملف قرض استثماري.

يعتبر قطاع نقل البضائع من القطاعات الأساسية للاقتصاد سيما وأن الجزائر تتربع على رقعة جغرافية شاسعة تقتضي إمكانيات لوجيستيكية هامة لسدّ حاجيات مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

ولهذا الغرض ونظرا لأهمية هذا القطاع الاقتصادي تم إنجاز استثمارات معتبرة بعضها قيد الإنجاز لضمان تغطية أفضل فيما يخص التموين وفي هذا الإطار يندرج مشروع الشركة.

أصل العملية.

يتعلق الأمر بطلب قرض استثماري تقدمة به ش ذ م م "....." الممثلة بالسيد: ن ض، المولود في: **/**/***.

بسيدي بلعباس الساكن بحي بني ثور، ورقلة، بصفته مسيّر الشركة، المنشأة في 2009/06/30، المقيدة بالسجل التجاري تحت رقم0064-00/30، والمستوطنا بشبابيكنا منذ 2009/07/07.

ش.ذ.م.م، حائزة على رخصة امتيازات جبائية، رقم:.....، المؤرخة في: ..... والصادرة عن: المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الوضعية الجبائية وشبه الجبائية تتلخص فيما يلي:

- كشف الجداول الضريبية مؤرخ في 2012/09/25 يحمل تأشير لا شيئ.
- شهادة أداء المستحقات الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.
- تقويم آجال استحقاق تسديد اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، مؤرخ في 2012/12/02.

أ- مـــــوضوع القرض:

يتلخص موضوع القرض في اقتناء:

- جرار نقل بري من نوع " تراكر" ، النموذج AT720T38TH، 6 x 4 طبقا للفاتورة الشكلية رقم: VH6016/2012 المؤرخة في 2012/04/08 بمبلغ خارج الرسوم، قدره: 9.800.000.00 دج صادرة عن مؤسسة " إيفيـــــكو".
- مقطورة مصفحة من نوع " كوميت"، ذات محورين آس.آم.بي وفقا للفاتورة الشكلية رقم: V-FP42/2012، المؤرخة في 2012/10/30بمبلغ خارج الرسوم، قدره 2.250.000.00 دج، صادرة من ش.ذ.ش.و توفيق.

وبالتالي فإن حصتنا من التمويل تمثّل 60 %، أي 7.230.000.00دج

ب- بمدة الانجاز:حددت فترة الانجاز المتفق عليها بـــ 12 شهرا.

ج- تكاليف المشروع: تتمثل الوسائل المادية أساسا في:

الجدول رقم (01): جدول تفصيلي بالأرقام لتجهيزات الاستثمار

الرمز	التعيين	العلامة	الكمية	سعر الوحدة خارج الرسوم	المبلغ
01	**جـــرار بري**	**إيفيـــــــكو**	**01**	**12.050.00**	**12.050.000**
المجمـــــــــــــــــوع					**12.050.000**

المصدر: وثائق BNA

د- الهيكل التمويلي للمشروع:

الجدول رقم(02) : الهيكل التمويلي للمشروع.

طبيعة التمويل	المبلغ بالدينار الجزائري	%
التمويل الذاتي - **عن طريق أموال التمويل الذاتي** - **المساهمة العينية** - **المساهمة النقدية**	**3.615.000**	% 30
المبلغ الإجمالي للتمويل الذاتي	**3.615.000**	% 30
القروض المطلوبة	**8.435.000**	% 70
المجمـــــوع	**12.050.000**	% 100

المصدر: وثائق BNA

الميزانيات:

أ- الوضعية المالية:

تسمح لنا عملية إعادة تصنيف الميزانية المتوقعة باستخراج عناصر التقييم التالية:

الجدول رقم(03) : عناصر التقييم.

الوحدة: **كيلو دينار**

	حقيقية			توقعـــــــية			
	2009	**2010**	**2011**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الأصول الصافية	100	753-	177	974	1864	3799	8229	20133
رقم الأعمال	0	6403	6825	10005	14007	20310	31481	50369
رأس المال العام	-31696	-41892	-39421	-46280	-43721	38528-	25694-	37745-
احتياج رأس المال العام	9178-	9597-	10240-	9930-	6107-	2271-	6243-	5624-
الخزينة	22518-	32295-	29181-	36350-	37614-	36257-	-31937	-32121
القدرة على التمويل الذاتي	570-	2245	4740	2297	6010	10069	16622	29839
القدرة على التمويل الذاتي التراكمي	570-	3455-	6985	2297	8307	16079	26.691	46.461

القدرة على التمويل الذاتي= النتيجة الصافية + الإهتلاك

المصدر: مستخرج من الوثائق المقدمة من طرف البنك ملحق رقم

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن صافي أصول الشركة يعرف تطورا هاما من سنة لأخرى ما عدا سنة 2010، وحققت الشركة رقم أعمال قدره **6403 كيلو** دينار سنة 2010، وسيتطور هذا الأخير بسرعة ابتداءا من السنة التوقيعة الأولى 10005 كيلو دينار ليصل إلى 50369 كيلو دينار خلال السنة التوقعية الخامسة.

رأس المال العام:

حققت هذه العملية رقم أعمال سلبي خلال كافة السنوات.

احتياج رأس المال العام: تعتبر الحاجة إلى الرأسمال المتداول أقل من الرأسمال المتداول خلال نفس الفترات.

الخزينة: بما أن الحاجة إلى الرأسمال المتداول أقل من هذا الأخير فإن نتيجة الأموال النقدية تكون سالبة.

القدرة على التمويل الذاتي: إن القدرة على التمويل الذاتي موجب خلال كافة السنوات بفضل الإبقاء على النتيجة.

مردودية الاستثمار: لدراسة مردودية الاستثمار، سنعمد على مايلي:

1- حساب القيمة الحالية الصافية.

2- آجال الاسترجاع: وتشمل مايلي:

$$\text{متوسط CAF} = \frac{\text{مجموع CAF}}{5}$$

$$\text{مدة استرجاع القرض} = \frac{\text{مبلغ القرض الاجمالي}}{\text{متوسط CAF}}$$

$$\text{مدة استرجاع الاستثمار} = \frac{\text{مبلغ الاستثمار}}{\text{متوسط CAF}}$$

أ. **طريقة حساب القيمة الحالية الصافية**

$$VAN = -k0 + \frac{CAF1}{(1+i)^1} + \frac{CAF2}{(1+i)^2} + \cdots + \frac{CAF5}{(1+i)^5}$$

K0 = سعر الشراء يقدر ب: 12 050

i = نسبة التحيين بنسبة التضخم أو نسبة فوائد القرض المتوسط المدى التي تضاف إليها في هذه الحالة نعتبر i = 7 %.

$$VAN = -12050 + \frac{2297}{(1.07)^1} + \frac{6010}{(1.07)^2} + \frac{10069}{(1.07)^3} + \frac{16069}{(1.07)^4} + \frac{29839}{(1.07)^5} = 37529.56$$

القيمة الحالية الصافية =37529.56 كيلو دينار.

VAN> 0 معناه مردودية الاستثمار المحقق اكبر من تكاليف الاموال المستخدمة.

ب. **طريقة آجال الاسترجاع**: نعتمد على مايلي:

$$CAF\text{متوسط} = \frac{29839}{5} = 5967.8$$

$$\text{مدة استرجاع الاستثمار} = \frac{12050}{5967.8} = 2.0191$$

يبيّن تراكم معدل القدرة على التمويل الذاتي خلال السنوات التوقعية أن استرجاع الاستثمار يتم فيما بين السنة الثانية والثالثة.

بعد الحساب نحصل على:

آجال استرجاع الاستثمار= سنتين وستة أيام.

$$\text{مدة استرجاع القرض} = \frac{7230}{5967.8} = 1.2111$$

يبيّن تراكم معدل القدرة على التمويل الذاتي خلال السنوات التوقعية أن استرجاع القرض المطلوب يتم ما بين السنة الأولى و الثانية.

بعد الحساب نحصل على:

آجال استرجاع القرض = سنة وشهرين وستة عشر يوم.

وتبيّن كلا المقاربتين أن المشروع موضوع هذه الدراسة يمكن اعتباره مشروعا ذي مردودية.

قرار منح القرض:

وكخلاصة لما سبق، يعتمد قرار منح القرض على استلام الضمانات والوثائق التالية:

- اتفاقية قرض استثماري.
- 14 سند لأمر + سند لأمر إجمالي.
- رهن جرار النقل البري بقيمة 6.800 كيلو دينار.
- رهن على جرار النقل البري بقيمة 9.800 كيلو دينار المراد تمويله.
- رهن على المقطورة بقيمة 2.250 كيلو دينار المراد تمويلها.

خلاصة:

يعتبر البنك الوطني الجزائري، من بين أهم المؤسسات المالية التي تنشط على التراب الوطني في مجال الوساطة المالية، ولكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنماوية، أين تم فيه دراسة الحالة، محاولة لإبراز العمل الذي يقوم به كوسيط في تمويل العمليات الاستثمارية وأجريت الدراسة خلال الفترة (2009-2017) وذلك لدراسة ملف مشروع توسعي تقدم به صاحبه من أجل الحصول على التمويل، حيث حاولنا ربط الجزء التطبيقي بالجزء النظري بالاعتماد على الوصف والتحليل كأدوات البحث العلمي قصد توضيح عمل البنك في عملية الوساطة ومختلف العمليات التي يقوم بها من أجل التمويل.

فالبنك الوطني الجزائري يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويرجع هذا لنوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها، غير أنه يتعرض كغيره من البنوك لمخاطر، عندما يمنح القروض لذا وجب عليه إيجاد سياسة إقراض تكون فعالة وناجحة.

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من جهة وتفادي أو التقليل من الأخطار الديون لا يلجأ مباشرة لطريقة المنازعات وإنما يختار الحل الودي أولا فعليه مسايرة الوضع من أجل إستيراد أمواله دون خسارة زبائنه.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع نظريا وتطبيقيا، تظهر أهمية تمويل العمليات الإستثمارية وذلك من خلال الدورالفعال الذي تلعبه المؤسسات الوسيطية في تمويل المشاريع الإستثمارية، سواء كان المشروع توسيعي أو مشروع جديد، ومن أجل إتخاذ قرار صائب ودقيق ،هناك عدة سياسات يتخذها البنك من اجل قبول قرار تمويل المشرع من عدمه وذلك من خلال حساب مردودية المشروع الافتراضية.للوقوف على وضعية المؤسسة المالية والموافقة على تمويلها.

نتائج إختبار الفرضيات:

1–بالنسبة للفرضية الاولى التي تفترض ان المؤسسات المصرفية والبنوك بصفة عامة لها دور فعال في امداد المنشأة الاقتصادية بالتمويل الازم للقيام بالنشاط المخطط له فهذا صحيح من الجانب النظري ،أما من الناحية العلمية فلمعرفة مدى نجاح المشروع الاستثماري من طرف البنك لا بد ان يقوم هذا الأخير بتقيم المؤسسة الطالبة للقرض ومدى قدرتها على تسديد الدين وهذا ما اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال فترة استرجاع القرض والاستثمار ومعيار صافي القيمة الحالية.

2– بالنسبة للفرضية الثانية التي تعتبر مؤسسات الوساطة المالية الممول الرئيسي للمشاريع الاستثمارية من خلال أدوات الإئتمان المختلفة بمقابل ضمان هذه الفرضية صحيحة اذ بدون مؤسسات الوساطة المالية المشاريع الاستثمارية لايمكنها الحصول على التمويل الازم من أجل الانشاء أو التوسغ ومن أجل الحصول على القرض يجب تقديم ضمانات مقابل ذلك من اجل الاستفادة من التمويل .

3– بالنسبة للفرضية الثالثة التي تفترض أن التحليل الاستراتيجي للمؤسسة وتقييم المشروع من التقنيات المستعملة من طرف البنك من أجل دراسة ملف قرض للتقليل من المخاطر هذه الفرضية صحيحة لأن البنك عند تقييم المؤسسة من خلال فترة إسترجاع القرض والإستثمارتساعد للوقوف على قدرة المؤسسة الطالبة للقرض لتسديددينها في مدة يقوم البنك بحسابها بناء على المغطيات المقدمة من طرف المؤسسة وهذا ما يؤدي إلى تجنب المخاطر.

نتائج البحث:

1- أن مؤسسات الوساطة المالية لها دور فعال يتجسد في عملية تجميع الأموال من أصحاب الفائض المالي وإعادة توزيعها على أصحاب العجز المالي.

2- هناك موارد مختلفة يتم عن طريقها الحصول على كميات هائلة من المدخرات.

3- تساهم مؤسسات الوساطة المالية بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد ككل وذلك من خلال عمليات التمويل التي تقومها.

توصيات البحث:

- تنويع مصادر تمويل الإستثمار من قبل مؤسسات الوساطة المالية بمختلف أنواعها.

- تطوير مؤسسات الوساطة المالية من أجل الوصول إلى تقنيات جديدة وحديثة للتمويل.

- إنشاء نظام إعلام فعال يقدم مختلف الرموز الاقتصادية والمالية المتعلقة بهذه المؤسسات المالية الوسيطة.

- تحسين خدمات البنك الوطني الجزائري وتطويرها، كالاعتماد على صيغة التسويق البنكي الذي يعمل بدوره على الزيادة في موارده ومدخراته وتنويعها.

قائمة المراجع

أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية:

الكتب:

1-السيدة عبد الفتاح عبد السلام -محمد صالح الحسناوي -**المؤسسات المالية "البورصة و البنوك التجارية** - "الدار الجامعية -الإسكندرية ، 2002.

2- أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، **محاسبة المنشآت المالية**، دار النهضة، بيروت، طبعة 1986.

3- توماس ماير، جيمس إس دو ستيري، روبرت زداليير: ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، **النقود والبنوك والإقتصاد**، دار المريخ للنشر، 2002.

4- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، الأردن، طبعة 1998.

5- سلمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

6- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.

7- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر 2002.

8- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، طبعة 2000.

9- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2003.

10- منير إبراهيم هندي، رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، مطبعة الإشعاع، مصر، طبعة 1997.

11- موريس نصر، **المصارف والأعمال المصرفية**، دار النهضة، بيروت، طبعة 1989.

12- عمر حسين، **الموسوعة الاقتصادية**، القاهرة، طبعى الاولى ،2001.

المذكرات :

1 - بن عزوز عبد الرحمان،**دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

2 -فكان خليل، غربي عبد الرزاق، **سياسة الاقراض في تفعيل الاستثمارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة اليسانس في المالية، المركز الجامعي فارس يحي، المدية، 2006

3 -بضياف إبراهيم، **دور الوساطة المالية في تمويل العمليات الاستثمارية** ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، السنة الجامعية 2012-2013.

4 -الزهرة مفتاح، عائشة دغمه، نجاة فالح، مسعودة الرويسي **الوساطة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مذكرة ليسانس، المركز الجامعي – الوادي –، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، السنة الجامعية 2008-2009.

5 -شرقي إيمان، شية فوزية، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية**، مذكرة ليسانس، جامعة محمد خيضر – بسكرة –قسم العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص مالية وبنوك، السنة الجامعية 2012-2013.

6 -مدلس أم الخير، طرافي يمينة، **البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار** ، مذكرة ليسانس، جامعة محمد بوضياف – المسيلة – قسم العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص مالية، السنة الجامعية 2005-2006.

7 -بولصنام محمد،موسى نور الدين، حمادو عبد العزيز"**الاوراق والمؤسسات المالية**"مذكرة لنيل شهادة اليسانس في العلوم الاقتصادية المركز الجامعي فارس يحي المدية 2006-2007.

ثانيا :قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1- J ,Branger,Les techniques bancaires,Pof,Paris,1975,p26.

2- -www.scribd.com

الملاحق

الملحق 1: الميزانية المالية التحويلية 2011/2009

I. EVOLUTION DE LA STRUCTURE FINANCIERE

Entreprise:SARL [redacted]

TABLEAU DE FINANCEMENT (en milliers de dinars)	31-12-2009	31-12-2010	31-12-2011
A. RESSOURCES STABLES	0	2 815	2 495
CAF		2 815	2 495
Cession ou réduction de l'actif immobilisé	0	0	0
Augmentation des ressources propres			
Augmentation des dettes structurelles			
Cession de particip. et d'immo fin.+ rembours de prêts aux filiales		0	0
B. EMPLOIS DURABLES	0	30 988	22 481
Distribution décidée au titre de l'exercice		0	0
Acquisition d'éléments de l'actif immobilisé		30 988	22 481
Remboursement ou diminution des ressources propres			
Remboursement des dettes structurelles			
Prêts aux filiales			
I VARIATIONS DU FONDS DE ROULEMENT	0	-28 173	-19 986
Variations des actifs circulants (hors trésorerie)		1 624	1 250
Variations des dettes courantes (hors trésorerie)		2 043	1 893
II VARIATIONS DU BFR	0	-419	-643
Variation de la trésorerie active		1 984	3 114
Variation de la trésorerie passive		0	0
III VARIATIONS DE LA TRESORERIE NETTE (III = I + II)	0	1 984	3 114

Fonds de roulement en fin de période	-31 696	-41 892	-39 421
BFR en fin de période	-9 178	-9 597	-10 240
Trésorerie nette en fin de période	-22 518	-32 295	-29 181

Fonds de roulement en chiffre d'affaires HT	#DIV/0!	-2 355	-2 079
BFR en chiffre d'affaires HT	#DIV/0!	-540	-540
Trésorerie nette en chiffre d'affaires HT	#DIV/0!	-1 816	-1 539
FR / BFR	345%	437%	385%

II. TABLEAU PLURIANNUEL DES FLUX FINANCIERS

(en milliers de Dinars)	31-12-2009	31-12-2010	31-12-2011
CAF	-570	2 815	2 495
(-) Variations du BFR (brut de provisions)		-419	-643
FLUX DE TRESORERIE OPERATIONNELLE (CASH FLOW)		3 234	3 138
(-) Investissements		30 988	22 481
(+) Cessions d'immobilisations		0	0
2 SOLDE DES OPERATIONS D'INVESTISSEMENT		-30 988	-22 481
(+) Augmentation de capital et autres FP	0	0	0
(-) Dividendes décidés au titre de l'exercice		0	0
(-) remboursements des emprunts structurels		0	0
(+) Augmentations des dettes structurelles		0	0
3 SOLDE DES OPERATIONS FINANCIERES		0	0
1+2+3+4 = VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE		-27 754	-19 343

III. RATIOS DE STRUCTURE ET D'ENDETTEMENT

DELAI MOYEN DES ELEMENTS DU BFR	31-12-2016	31-12-2017	2002-12-31
Marchandises/Achats de marchandises	#DIV/0!	29,629861	33,75824176
MP et approv./Achats de MP et approv.	#DIV/0!	0	0
Encours de prod. brut / (prod. vendue - résultat d'exploitation)	0	0	0
Prod. interméd. & finis bruts / (prod. vendue - résultat d'exploitation)	0	0	0
Créances clt (dont escompte & Dailly non échus) / CA TTC	#DIV/0!	30	53
Dettes fourniss. / (Achats + Charges externes TTC)	0	225	352

ENDETTEMENT			
(Dettes bancaires à LMT + OC & emprunts participatifs) / CAF	0%	0%	0,0
Ressources propres / dettes bancaires LMT	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
Ressources propres / Total bilan net	164,2%	148,7%	163,6%
Ressources propres / dettes financières totales	103,3%	99,3%	97,8%
Montant de l'endettement rémunéré global	-45454	-68974	-68974
Intérêts et charges assimilés / endettement rémunéré global	0,0%	0,0%	0,0%

IV. RATIOS DE RENTABILITE

Rentabilité de l'activité:			
Evolution du CA en %		#DIV/0!	7%
EBE / CA	#DIV/0!	46,2%	36,8%
Résultat d'exploitation / CA	#DIV/0!	46,2%	36,8%
RN / CA	#DIV/0!	44,0%	36,6%
CAF / CA	#DIV/0!	44,0%	36,6%
Cash Flow / CA	#DIV/0!	50,5%	46,0%
Rentabilité financière: RN / Cap. Propres	75,7%	1187,8%	329,2%
Erentabilité économique:			
Résultat d'exploitation / Capitaux Investis	7,3%	-151,4%	-55,3%
Capitaux investis (CI)	-962	-1955	-4548
Rentabilité et endettement:			
Intérêts et charges assimilés / CA HT	#DIV/0!	0,0%	0,0%
Charges d'intérêt / EBE	0,0%	0,0%	0,0%

الملحق 2: الميزانية المالية التحويلية 2015/2013

I. EVOLUTION DE LA STRUCTURE FINANCIERE

Entreprise:SARL[redacted]

TABLEAU DE FINANCEMENT (en milliers de dinars)	31-12-2013	31-12-2014	31-12-2015
A. RESSOURCES STABLES	0	3 013	4 059
CAF		3 013	4 059
Cession ou réduction de l'actif immobilisé	0	0	0
Augmentation des ressources propres			
Augmentation des dettes structurelles			
Cession de particip. et d'immo fin.+ rembours de prêts aux filiales		0	0
B. EMPLOIS DURABLES	0	29 943	22 481
Distribution décidée au titre de l'exercice		-1 045	0
Acquisition d'éléments de l'actif immobilisé		30 988	22 481
Remboursement ou diminution des ressources propres			
Remboursement des dettes structurelles			
Prêts aux filiales			
I VARIATIONS DU FONDS DE ROULEMENT	0	-26 930	-18 422
Variations des actifs circulants (hors trésorerie)		70	3 132
Variations des dettes courantes (hors trésorerie)		-3 753	-704
II VARIATIONS DU BFR	0	3 823	3 836
Variation de la trésorerie active		86	57
Variation de la trésorerie passive		0	0
III VARIATIONS DE LA TRESORERIE NETTE (III = I + II)	0	86	57

Fonds de roulement en fin de période	-46 280	-43 721	-38 528
BFR en fin de période	-9 930	-6 107	-2 271
Trésorerie nette en fin de période	-36 350	-37 614	-36 257
Fonds de roulement en chiffre d'affaires HT	-1 665	-1 124	-683
BFR en chiffre d'affaires HT	-357	-157	-40
Trésorerie nette en chiffre d'affaires HT	-1 308	-967	-643
FR / BFR	466%	716%	1697%

II. TABLEAU PLURIANNUEL DES FLUX FINANCIERS

(en milliers de Dinars)	31-12-2013	31-12-2014	31-12-2015
CAF	2 997	3 013	4 059
(-) Variations du BFR (brut de provisions)		3 823	3 836
FLUX DE TRESORERIE OPERATIONNELLE (CASH FLOW)		-810	223
(-) Investissements		30 988	22 481
(+) Cessions d'immobilisations		0	0
2 SOLDE DES OPERATIONS D'INVESTISSEMENT		-30 988	-22 481
(+) Augmentation de capital et autres FP	0	0	0
(-) Dividendes décidés au titre de l'exercice		-1 045	0
(-) remboursements des emprunts structurels		0	0
(+) Augmentations des dettes structurelles		0	0
3 SOLDE DES OPERATIONS FINANCIERES		1 045	0
1+2+3+4 = VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE		-30 753	-22 258

III. RATIOS DE STRUCTURE ET D'ENDETTEMENT

DELAI MOYEN DES ELEMENTS DU BFR	31-12-2013	31-12-2014	31-12-2015
Marchandises/Achats de marchandises	16,19190405	10,7946027	8,508124077
MP et approv./Achats de MP et approv.	0	0	0
Encours de prod. brut / (prod. vendue - résultat d'exploitation)	0	0	0
Prod. interméd. & finis bruts / (prod. vendue - résultat d'exploitation)	0	0	0
Créances clt (dont escompte & Dailly non échus) / CA TTC	90	67	101
Dettes fourniss. / (Achats + Charges externes TTC)	517	244	112

ENDETTEMENT			
(Dettes bancaires à LMT + OC & emprunts participatifs) / CAF	0%	0%	0,0
Ressources propres / dettes bancaires LMT	#DIV/0!	#DIV/0!	#DIV/0!
Ressources propres / Total bilan net	175,3%	142,3%	141,4%
Ressources propres / dettes financières totales	94,2%	89,0%	83,4%
Montant de l'endettement rémunéré global	-63674	-68974	-68974
Intérêts et charges assimilés / endettement rémunéré global	0,0%	0,0%	0,0%

IV. RATIOS DE RENTABILITE

Rentabilité de l'activité:			
Evolution du CA en %		40,00%	45%
EBE / CA	30,0%	21,5%	20,0%
Résultat d'exploitation / CA	8,7%	6,4%	9,5%
RN / CA	8,7%	6,4%	9,5%
CAF / CA	30,0%	21,5%	20,0%
Cash Flow / CA	0%	-5,8%	1,1%
Rentabilité financière: RN / Cap. Propres	47,3%	23,4%	33,8%
Erentabilité économique:			
Résultat d'exploitation / Capitaux Investis	13,7%	12,9%	25,8%
Capitaux investis (CI)	6361	6926	7504
Rentabilité et endettement:			
Intérêts et charges assimilés / CA HT	0,0%	0,0%	0,0%
Charges d'intérêt / EBE	0,0%	0,0%	0,0%

الملحق 3: جدول حسابات النتائج التحويلية 2017/2013

PREVISIONS FINANCIERES DU PROJET

EN KDA

	2013	2014	2015	2016	2017
- PRODUCTION VENDU					
- PRESTATIONS FOURNIES	10 005	14 007	20 310	31 481	50 369
- M . F CONSOMMEES	-6 572	-10 514	-15 772	-24 446	-36 669
- SERVICES	-8	-7	-6	-5	-4
A / VALEUR AJOUTEE	**3 426**	**3 485**	**4 533**	**7 030**	**13 696**
- FRAIS DE PERSONNEL	-429	-472	-474	-477	-479
- IMPOTS et TAXES					
- FRAIS FINANCIERS					
- FRAIS DIVERS					
B / DOTATION AUX AMORTS et PROVS	-2 123	-2 123	-2 123	-2 123	-2 123
C / TOTAL DES CHARGES	**-2 552**	**-2 595**	**-2 597**	**-2 600**	**-2 602**
(A - C) RESULTATS D'EXPLOITATION	**874**	**890**	**1 935**	**4 430**	**11 094**
IMPOTS SUR BENEFICES					
D / RESULTATS NETS	**874**	**890**	**1 935**	**4 430**	**11 094**
(B + D) CASH - FLOW NETS	**2 997**	**3 013**	**4 058**	**6 553**	**13 217**
CASH - FLOW CUMULES	**2 997**	**6 010**	**10 069**	**16 622**	**29 839**

الملحق 4: طلب القرض

1- PRESENTATION JURIDIQUE ET ADMINISTRATIVE DE LA SOCIETE :

1-1 Identification de la société :

La société a été créée en date du 30/06/2009 sous la forme d'une Société à responsabilité limitée (SARL), dotée d'un capital social de 100.000 DA.

Société créée pour une durée de vie de 99 ans d'une dénomination commerciale « [redacted] », son siège social est sis à Cité Béni Thour Wilaya de Ouargla.

1-2 Activité de la société :

[redacted] active dans le secteur de transports de marchandises ; un secteur névralgique caractérisé par une concurrence ardue et nécessitant des moyens logistiques important afin d'assurer et maintenir une part de marché porteur.

1-3 Le fond social

La société est dotée d'un capital social de **100.000 DA.** Un capital social qui sera augmenté en fonction de l'évolution de l'activité de la société.

1-4 Effectifs de la société :

L'effectif de l'entreprise nouvellement crée est constitué essentiellement de chauffeurs jouissant d'une grande expérience.

الملحق 5: عرض قانوني وإداري للمؤسسة

[redacted]
Cité Béni Thour
Ouargla

Ouargla, le 12 Septembre 2012.

A Monsieur Le Directeur de la
Banque Nationale d'Algérie
- B.N.A- Agence 944 Ouargla

Objet : Demande de Crédit
D'investissement.

Monsieur,

Nous avons l'honneur de venir par la présente solliciter votre haute bien vaillance de bien vouloir accepter notre demande de crédit d'investissement de 8.435.000 DA, pour l'acquisition de matériel de transports de marchandise d'un montant de 12050000.00 DA .

Dans l'attente de votre réponse que nous souhaitons favorable.

Veuillez agréer, Monsieur le Directeur, l'expression de nos salutations distinguées.

L'entreprise.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
التشكرات	IV
قائمة المحتويات	V
الملخص	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	XI
مقدمة	ب
الفصل الأول: الوساطة المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الوساطة والتمويل	03
المطلب الأول: الوساطة المالية	03
المطلب الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية	12
المبحث الثاني: الدراسات السابقة وتقييمها	17
المطلب الأول: الدراسات السابقة	17
المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة	19
خلاصة	21
الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة ورقلة	
تمهيد	23
المبحث الأول: بطاقة فنية للبنك الوطني الجزائري وكالة BNA 944 ورقلة	24
المطلب الأول: نشأة البنك وهيكله التنظيمي	24
المطلب الثاني: أنواع القروض الممنوحة من طرف BNA	27
المبحث الثاني: السياسات الإقراضية للبنك الوطني الجزائري BNA	29
المطلب الأول: الإجراءات اللازمة لمنح القرض	29
المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لملف قرض استثماري	30
خلاصة	37
خاتمة	39

قائمة المصادر والمراجع	42
الملاحق	45
فهرس المحتويات	